# التكامل الصناعي
# المفهوم والدوافع ( بحث في الأطر النظرية)

Industrial Integration ( The Concept and Indications)

م.م. فراس ناظم أحمد
كلية الآداب– جامعة الكوفة
ffffffnnnnnnaaaaaa@gmail.com

أ.د. عبد الزهرة الجنابي
كلية التربية للعلوم الإنسانية– جامعة بابل
abdul 2016.hum@gmail.com

**المستخلص باللغة العربية:**

كانت الصناعات فيما سبق تقوم في المصنع بمراحلها كافة، إلا أن أسباباً عدة قادت إلى تعدد مراحل الصناعة، والتخصص في إنجازها، فاختص كل مصنع بمرحلة منها، وفي النهاية يقوم آخرها بتجميع إنتاج الأجزاء لينتج سلعة رئيسة واحدة. وقد يتعذر حالياً لمصنع قيامه منفرداً من انجاز جميع مراحل الإنتاج بدون روابط بشكل أو بآخر مع غيره وهذا ما ندعوه اليوم بالتكامل الصناعي.

حَظي موضوع التكامل الصناعي باهتمام كبير من العاملين بالمجال الصناعي بصورة خاصة، وذلك لما يحققه من فوائد للمنشآت الصناعية وخاصة عند توافر قاعدة صناعية عريضة.إن وضع التكامل الصناعي حيز التطبيق يدفع بعجلة التنمية على المستوى الوطني، وذلك من خلال عمل المشروعات الصناعية المترابطة وبما يسهم في دعم وتعزيز دور آليات العمل الجماعي أي عملية التكامل الصناعي بين المشروعات الكبيرة والمتوسطة. وتعتمد عملية بناء أساليب تخطيط ناجحة إلى حد كبير على واقع العلاقات بين الصناعات في الوقت الراهن والمستقبل، ففي الاقتصاديات المتقدمة يشكل تبادل السلع بين الصناعات المختلفة وبنسبة عالية تبلغ (40–50%) من الطلب الكلي، وفي الأقطار الأقل تطوراً التي تنتج بصورة رئيسة سلعاً استهلاكية وتستورد كميات كبيرة من المواد الصناعية والمكائن، تكون علاقات التكامل الصناعي في حدها الأدنى.

**الكلمات المفتاحية:** تكامل ، صناعة، بيئة جغرافية

*Firas Nadhum Ahmed*
*College of Arts - University of Kufa*

*Prof. Dr. Abdul Zahra A. Aljenaby*
*College of Education for Human Sciences*

**Abstract:**

Industries in all stages in its factory, but several reasons led to the multiplicity of the stages of industrial processes, so each factory specialized in one stage of them, finally the last one assembles parts of production to produce one main commodity .Currently, it might not be possible for a single factory to complies all stages without linkages with others, and this is what call today industrial integration.

The issue of industrial integration was gaining a great interest from workers in industrial fields due to benefits it achieves to industrial establishments, especially when a board industrial base is available. Putting the industrial integration into application accelerated development at the national level through making the interconnected industrial projects that contribute in supporting and strengthening the role of collective action, that which industrial integration between large and medium enterprises . Successful planning methods depending on actual linkages between industries now and in future. In advance economies, exchange goods between different industries forms a high reaches $(40-50\%)$ of the total demand, and in the less development countries that mainly produce consumer goods and import large quantities of industrial materials and machinery, the industrial integration g linkages are at a minimum.

**Key words:** integration , industry , geographical environment

**المقدمة:**

حَظـي موضـوع التكامـل الصـناعي باهتمـام كبيـر مـن العـاملين بالمجـال الصـناعي بصـورة خاصـة والاقتصاديين عامة، وذلك لما يحققه من ترابط بين المنشآت الصناعية وخاصة عند توافر قاعدة صناعية عريضة.إن وضع التكامل الصناعي حيز التطبيق يدفع بعجلة التنمية على المستوى الوطني، وذلك من خلال تقوية وتعضيد وتنويع الروابط الصناعية، وبما يسهم في دعم وتعزيز دور آليات العمل الجماعي أي عملية التكامل الصناعي بين المشروعات الكبيرة والمتوسطة. وتعتمد عملية بناء أساليب تخطيط ناجحة إلى حد كبير على واقع العلاقات بين الصناعات في الوقت الراهن والمستقبل، ففي الاقتصاديات المتقدمة يشكل تبادل السلع بين الصناعات المختلفة وبنسبة عالية تبلغ (40–50%) من الطلب الكلي، وفي الأقطار الأقل تطوراً التي تنتج بصورة رئيسة سلعاً استهلاكية وتستورد كميات كبيرة من المواد الصناعية والمكائن، توصف عمليات التكامل بكونها ضيقة جداً، مما يحرمها منافع ومزايا الترابط وثم التكامل بين منشآتها الصناعية القائمة أو التي تقام مستقبلاً، وسواء بين المنشآت القائمة في إقليم جغرافي لوحده أو حتى بين أقاليم متقاربة جغرافياً أو حتى متباعدة نسبياً .

تتمحور **مشكلة البحث** حول مفهوم ومحتوى وآليات التكامل الصناعي والتي لم تجد لها طريقاً للتطبيق في معظم دول العالم النامية ومنها العراق، برغم الأهمية القصوى والمنافع الاقتصادية التي تتولد عند وضع الخطط لاعتماده أسلوباً في التنمية الصناعية.

**يفترض** البحث إن هناك حاجة ماسة للتعريف بمفهوم التكامل الصناعي وفوائده والتحديات التي تواجه عملية تطبيقه، ودور البيئة الجغرافية المحلية في إكساب هذا المفهوم خصائصه وتوجه عملياته ليكون أكثر فاعلية ونجاحاً خاصة عند تطبيقه في عمليات التنمية الصناعية المخططة والتي تحتاج إليها بلداننا ومنها العراق،فضلاً عن إمكانية تطبيقها بين الأقاليم التخطيطية فيها.

**أولاً– مفهوم التكامل الصناعي (Industrial Integration):**

وردت عدة تعاريف لكلمة التكاملَ في اللغة العربية وتعني تكامل الشيءُ أي كَمَلَ شيئاً فشيئاً، والأَشياءُ: كمَّلَ بعضُها بعضًا[١]. أما التكامل (في عرف الاقتصاد) هو الجمعُ بين صناعاتٍ مختلفة يكمِّل بعضُها بعضاً، وتتعاون في الوصول إلى غرضٍ واحد[٢].

إن كلمة تكامل (Integration) كلمة ذات أصل لاتيني وابتدأ استعمالها في (1920) في قاموس أكسفورد الانجليزي بمعنى تجميع الأشياء لكي تؤلف المقصود بكلمة تكامل وإنها عملية تطوير الصناعات بين الدول وصولاً إلى أشكال جديدة مشتركة بين الدول[٣].

أما الدكتور عبد الغني عماد، فيعتبر أن التكامل هو جمع ما ليس موحداً في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي والإرادي بهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها مميزات محددة تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات التفضيلية[٤].

استخدم الكثير من الباحثين وخاصة العرب منهم كلمة "التكامل" كمرادف لكلمة "اندماج"، بالرغم من أن كلمة الاندماج أعمق وتعد من المراحل المتقدمة أكثر من كلمة تكامل، كما تترجم كلمة (Integration) إلى المرادفين السابقين[٥]. وأيضاً هو عملية تجميع وربط الأجزاء المنفصلة وإضافة بعضها إلى بعض ليتكون كلٌ متكامل، أي جمع الأطراف أو العناصر أو الوحدات لخلق مجموعة متكاملة. وكما عرفه كارل دويتش[*] بأنه "أن يتكامل شيء ما وتتجمع الأجزاء التي كانت منفصلة سابقاً وتتحول إلى مكونات لجهاز متناسق أو نظام معين، وتكمن خاصية التكامل في أي نظام على اعتماد التبادل بين المكونات في مركبين أو وحدتين، فإذا حدث تغيير أو تعديل في أحدها تتغير الأخرى.

ويجب الاستعانة بتعريف مفهوم التكامل الصناعي من وجهة نظر الاقتصاديين على انه "إيجاد أحسن إطار ممكن للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي لإزالة العوائق المصطنعة أمام التعاون الصناعي بين الدول، حيث أن التكامل الصناعي يعني تحقيق الاندماج بين عدد من الوحدات الصناعية اثنتين فأكثر، وإزالة مظاهر التمييز القائمة فيما بينها وتكوين وحدة اقتصادية جديدة متميزة، كما أن التكامل الصناعي يعتبر عملية تنسيق مستمرة متصلة وصيغة من صيغ العلاقات الاقتصادية"[٦].

كما ورد تعريف للتكامل الصناعي في وحدة أبحاث الشرق الأوسط للدراسات الجغرافية على انه "عملية اعتماد متبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول أو الأقاليم بينها عامل جغرافي أو سياسي أو اجتماعي مشترك، بدرجات مختلفة وعلى أسس معيّنة"[٧].

ويعرف الباحث هيردال[*] التكامل الصناعي في أدبيات جغرافية الصناعة بأنه "عملية اجتماعية واقتصادية إذ يتم بموجبها إزالة جميع العوائق بين الوحدات المختلفة وتحقيق تكافؤ في الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج في الأقاليم المعنية بالتكامل"[٨]. وأيضا عُرّف التكامل الصناعي بأنه شكل من أشكال التعاون والتنسيق الصناعي بين أقاليم أو دول مختلفة، اي حدوث علاقات تعاونية وتفاعلات في النشاط الصناعي ويمثل علاقة تكاملية بينها، وبالتالي يكون عملية تطوير للعلاقات الإقليمية والدولية وخلق أشكال صناعية جديدة مشتركة.

إن تنظيم وتشغيل صناعة متكاملة رأسياً ليس مألوفاً إلى الحد الذي يجعلنا نفترض أنها معروفة على نطاق واسع، وباختصار يمكن وصف التكامل الصناعي بأنه التنسيق الوظيفي لواحدة أو أكثر من الوحدات في مختبرات مراحل الإنتاج المتتالية، بحيث يتم تشغيلها جميعاً كعملية صناعية واحدة موحدة[٩].

يعمل التكامل الصناعي على زيادة الإنتاج الصناعي وتحسين نوعيته من خلال إضافة خطوط جديدة أو من خلال التوسع بإنشاء صناعات في أقاليم متفرقة من الدولة تتيح نوعاً من التكامل الإقليمي أو القومي[١٠]. ويمكن تعريف التكامل الصناعي انه "عمل إرادي من قبل دولتين أو إقليمين أو أكثر، ويعمل على إزالة القيود والحواجز على المعاملات الصناعية والتجارية وانتقال عوامل الإنتاج فيما بينها، إذ يتضمن تنسيق السياسات الصناعية، وتقسيم العمل بين الدول والأقاليم المشاركة بهدف زيادة الإنتاجية وذلك بصورة عامة مع وجود فرص للتكافؤ لكل الدول المشاركة في التكامل[١١]. وان تحقيق التكامل الصناعي يتطلب وجود مرونة صناعية قطاعية وعلى مستوى الصناعة ككل تجاه عملية التكامل.

يُعد التكامل الصناعي من أكثر المداخل التكاملية ثباتاً واستقراراً، ويتم تعديل البنية الاقتصادية للدول من خلال التكامل الصناعي، إذ يعتبر الصيغة التي تستطيع تحسين شروط الاندماج في الاقتصاد العالمي الايجابي.

ومن الوجهة الجغرافية يعرّف الدكتور عبد الزهرة الجنابي التكامل الصناعي بأنه "التخصص المكاني لوحدات الإنتاج الصناعي القائم على استثمار التباين المكاني في كلف الإنتاج النسبية، ثم ترابط هذه الوحدات رأسياً أو أفقياً أو كليهما بهدف الوصول إلى مستوى أعلى من الكفاءة الاقتصادية والفنية للمنشآت الصناعية المترابطة، ما يمنحها قدرة وفاعلية اكبر للتأثير ايجابياً في عمليات التنمية الصناعية والإقليمية في الأقاليم المشتركة بهذه العمليات"[١٢].

إن التكامل الصناعي في جميع الأحوال وبغض النظر عن الأسلوب المتبع في تحقيقه يعد من أركان التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وبوصفها إحدى الأسس المهمة في قياس مستوى تقدم ورفاهية ومكانة المحافظات أو الأقاليم الجغرافية، لذلك تعتمد الدول الصناعية المتقدمة على مبدأ التكامل الصناعي المحلي في مختلف القطاعات[١٣]. وتسعى جميع الأطراف من خلاله إلى الاستفادة من خصائص المنطقة والمزايا النسبية أو المطلقة أو التنافسية لكل قطاع اقتصادي بصورة عامة والقطاعات الصناعية بصورة خاصة وذلك من اجل الوصول إلى التكامل الصناعي الكفء، ولذلك تشكل الاقتصاديات تشابكات واسعة ومباشرة بين كل قطاعاتها وأيضاً تطوير الخصائص البنيوية لها، مما يؤدي إلى تحقيق وفورات صناعية شاملة، كونه ينمي كل القطاعات ودون استثناء.

يتبين لنا من خلال الشروحات والتعاريف السابقة للتكامل الصناعي إن من شروط عملية التكامل الصناعي هو أن يتجاوز صورة التعاون والتي تنطوي عليها الصيغ الأخرى، وهناك مجموعة من الشروط والمتطلبات التي توفر الإمكانيات التي تساعد في تبلور آليات العملية التكاملية، ومن هذه الشروط:

١- وجود دولة أو إقليم أو منطقة قائدة للعملية الصناعية وتكون قاعدة صناعية في تجميع الأطراف وتقوم بالترغيب والترهيب لتحقيق التكامل وتكون قدوة أو أنموذجاً حتى أنها تضحي أحياناً بالمكاسب الاقتصادية الخاصة بها.

٢- تعدد الأطراف أو الأنشطة الصناعية التي تتقبل الانتقال من حالة الاستقلال إلى التجمع أو التكتل والاندماج في كيان واحد.

٣- ضرورة توفير قيم صناعية مشتركة أو متقاربة من خلال الإحساس المشترك بأهمية التكامل وهو ما يدعى بالثقافة الصناعية المشتركة والشعور بالانتماء إلى العملية الصناعية.

٤- التوزيع العادل للمكاسب أي ان تستفيد جميع مناطق الإقليم أو الدول الداخلة في عملية التكامل بدرجات متقاربة من المكاسب الاقتصادية والإيرادات المادية التي تحققها عملية التكامل الصناعي.

٥- وجود منظمات أو مؤسسات إقليمية أو دولية تعمل على تنفيذ البرامج ووضع سياسات وخطط لإنجاح عملية التكامل الصناعي والتصدي لكل ما يعيق هذه العملية.

٦- المرحلية في العمل أي عامل الزمن وذلك لان الصناعة عملية متعددة المراحل، لذلك يجب أن تكون عملية الانتقال من مرحلة إلى أخرى بغاية الدقة، ومن الأفضل البدء بصناعات لا تتطلب وقتاً طويلاً في الانجاز، وبالتالي التدرج في عمليات الصناعة وتنوعها لتحقيق أكبر قدر من التكامل الإقليمي بين المناطق أو الدول.

**ثانياً- أنواع التكامل الصناعي:**

يحتوي التكامل الصناعي على عدة مضامين تعتمد على نوع الصناعة والروابط المكانية للصناعة والإمكانيات المتاحة لتلك الصناعات، يأتي في مقدمة هذه المضامين التكامل بين الإنتاج والتنمية، والذي يدفع مستوى الفروع الصناعية إلى المستوى الإقليمي إذ لولاه لما وصلت حدودها المثلى، وتخطيط الإنتاج عند آخر مستوى، وذلك ينطبق على جميع الاقتصاديات مهما كان نظامها ودرجة تقدمها، كما قد يأتي التكامل تالياً لعمليات التنمية من خلال تكامل السوق، إذ يكفل هذا النوع إمكان تداول المنتجات داخل نطاق التجمع التكاملي دون عائق.

يمكن بلورة أنواع التكامل الصناعي بالآتي:

١- التكامل الإنمائي:

وهو تهيئة فرص استثمارية جديدة ضمن ما تتيحه الموارد الطبيعية المتاحة للاستثمار داخلياً أو خارجياً وبما يحقق النفع العام لها[١٤]، أي تهيئة الطرف الذي يمول والطرف الذي لديه وفرة في الموارد المحددة وآخر يتمتع بالمهارة والخبرة والموارد البشرية المؤهلة، فإذا تعاضدت هذه الأطراف يمكن إنشاء مشاريع إنمائية صناعية متكاملة[١٥].

إن الصناعات المتكاملة في قطاع واحد تعمل على الاستفادة من الخصائص والمزايا النسبية أو التنافسية أو المطلقة لهذا القطاع، وذلك بتطبيق آليات التكامل الصناعي فيما بينهما، وذلك يخدم القطاعات المتكاملة معاً، مما يؤدي إلى تطوير قطاع معين أكثر من غيره. ولكن هذا النوع من التكامل لا يحقق الاستخدام الكفء لكل الموارد الإنتاجية، إذ يستخدم بعضها أو جزءاً منها.

٢- التكامل الإنتاجي:

التكامل الإنتاجي عبارة عن مجموعة من الإجراءات تطبقها أطراف التكتل من أجل توسيع ودفع كفاءة الإنتاج القائمة أو المراد إنشاؤها، والانتفاع من الطاقات والموارد التي تتواجد في كل دولة أو إقليم مما يؤدي إلى تزايد معدلات التنمية.

يعطي هذا التكامل في الإنتاج لكل منشأة إمكانية تحقيق قيمة مضافة أعلى. ويحفز هذا النوع الأطراف الإنتاجية للمنشآت الصغيرة لتحقيق وفورات متبادلة للعمليات الإنتاجية الحالية والمستقبلية من خلال تبادل الإمدادات الإنتاجية.

تتألف كلف الإنتاج الصناعي من كلف العمل ورأس المال والخدمات ومستوى الضرائب وسواها، فإذا كان احد هذه العوامل موزعاً توزيعاً غير متساو في الأرض فان الصناعات تفتش عن المواقع التي تختصر احد هذه العوامل في الإنتاج، ومثل هذه التباينات المكانية تؤدي إلى أن يكون في الإمكان جعل عوامل الإنتاج حرة أو متحررة من بعض القيود الموقعية فمثل هذه الحرية المتعلقة بعدم التساوي في الفوائد عن رأس المال المستثمر تجعل الاختيار للموقع الصناعي الأنسب وهو- بهذا الاعتبار- المكان الذي تقل فيه كلف الإنتاج إلى الحد الأدنى[١٦]، ما يعني مستوى عالٍ من الأرباح المنخفضة للصناعات المتكاملة إنتاجياً.

٣- التكامل التسويقي:

إن التكامل التسويقي يدعو إلى استخدام السوق سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي على نطاق شامل للمبادلة بالمنتجات النهائية من السلع والخدمات على اختلاف أنواعها وبما يشجع إقامة مشروعات

صناعية إنتاجية ذات أحجام كبيرة تستفيد من وفورات الإنتاج الواسع وتخفيض التكاليف وتعزيز العوائد الناجمة من حجم الاستثمارات في هذه المشروعات(١٧).

إن الميزة الأساسية للتكامل الصناعي هو قدرته على توسيع نطاق السوق، فمثلاً ان أكثر الدول النامية التي بدأت في بناء قاعدة صناعية اصطدمت بضعف السوق المحلي بسبب ضعف الطلب على منتجاتها، وأما اتساع السوق والذي ينتج عن التكامل الاقتصادي فإنه يسهم في إتاحة الفرصة لرفع الكفاءة الاقتصادية للصناعة، ومع ارتفاع الطلب على منتجاتها تزداد الإنتاجية.

إن التكامل الصناعي عبارة عن عملية يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض التجارة القائمة بين مجموعة من الدول في مشروع التكامل الصناعي والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، وكذلك العقبات التي تعرقل انسياب حركات رؤوس الأموال وانتقالات العمالة بين الدول، مضافاً إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق التجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة، هذا ما يجعل الدول المنظمة لتكتل صناعي كجسد واحد، مصلحة الفرد تهم مصلحة الجميع وبالعكس، وهذا ما يجعل من أهمية التكامل الصناعي من بينه اتساع حجم السوق الذي يؤدي إلى التخصص، وبناء قاعدة تكنولوجية وتوفير درجة اكبر من الحماية للاقتصاد وزيادة درجة المنافسة وتحقيق الكفاءة(١٨).

**ثالثاً- نظريات التكامل الصناعي:**

إن عملية التكامل الصناعي لا يمكن أن تتم في الواقع إلا على أساس إقليمي، إلا إن ذلك لا يمنع وجود تفاوت في نظريات التكامل الصناعي ومناهجه الفكرية والتي قامت بمعالجة موضوع التكامل، والتي تراوحت بين النظرية الفدرالية والتعاملية، كما أوجدت النظرية الوظيفية بتطورها النظرية الوظيفية الحديثة، وسنتناول فيما يأتي بيان لنظريات التكامل الصناعي(١٩):

١- النظرية الاتحادية الفدرالية:

تُعد هذه النظرية من أقدم النظريات في هذا المجال وأكثرها شيوعاً حتى الحرب العالمية الثانية، ونشأت هذه النظرية في إطار الفكر القانوني والهدف منه دراسة شكل الإقليم أو الدولة والتي تعرف بالدولة الاتحادية، وبهذا فإنها تمثل مدخلاً مؤسسياً مباشراً في عملية التكامل الصناعي(٢٠).

بموجب النظرية الفدرالية ينقل التجمع الإقليمي مباشرة إلى الاتحاد، وفي هذه النظرية يحظى التحليل الإقليمي بأهمية كبيرة، وذلك بسبب كونه يعالج مشكلة التوطن الصناعي والتنمية الصناعية في مختلف المناطق، وذلك يؤدي إلى رفع متوسط الدخل، وتحتل عدالة التوزيع أهمية خاصة من خلال استمرارية الأطراف المعنية في قبول صيغة الدولة الاتحادية كبديل عن الدولة القطرية. وبذلك يعد الفكر الفدرالي

بديل استراتيجي للتحرك نحو التكامل، ويتمثل ذلك بالدول الاتحادية التي تبدأ بالبحث بعد نشؤها عن السبل الفضلى لتسيير شؤون التجمع التكاملي.

أما من عيوب هذه النظرية هو أن تقييمها للأمور كان بمنظور ميزان الربح والخسارة، وان كثيراً من القضايا لم تحل أو يتم معالجتها مباشرة وذلك لتعقدها، وقد وجد النقاد انه يجب توفر الإرادة الاقتصادية والتنازل عن مجالات محددة من صلاحية اتخاذ القرار كحلول ممكنة لعيوب هذه النظرية.

٢- النظرية التعددية أو التعاملية:

إن أساس النظرية التعددية أو التعاملية هو تعدد الاتصالات الذي يعتبر كوسيلة لتعميق شعور جماعة معينة بأهمية الجماعة الأخرى، إذ يجب توفر الاستعداد للاستجابة المتبادلة فيما بينهما، وان العملية التكاملية هي عملية تراكمية تزداد معها الروابط سواء كانت روابط سياسية، اقتصادية، اجتماعية، صناعية، ثقافية بين البشر، وتعنى بالشعور بالجماعة والانتماء والإحساس بها، ويعبر هذا المنهج عن متانة العلاقات الاقتصادية – الصناعية ويعتبرها شرطاً مساعداً ولكن غير ضروري لقيام الاتحاد بين الأعضاء، ولكن مع ذلك يجب التأكيد على أهم مشاكل الدول النامية وتوثيق علاقاتها الاقتصادية والصناعية بالدول المركزية.

٣- النظرية الوظيفية:

تسعى هذه النظرية إلى التكنولوجيا العالمية الجديدة والتي تكون قوى اجتماعية واقتصادية وصناعية، إذ تعمل على خلق شبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية بين الدول، وبالتالي تسبب مشاكل ذات بعد دولي، وكان الهدف من هذه النظرية هو تحقيق الرفاهية المثلى للمجتمع وتتخطى حدود وقدرات الدول القومية، وان التعاون الدولي أمر لا مفر منه بسبب الضغط الذي تخلفه تلك المشكلات الاقتصادية المعقدة، مما يذهب بالتكامل الصناعي إلى تكاملاً سياسياً.

وتُعد من نظريات التكامل الاتحادي الإقليمي ومؤسسها (ديفيد ميتراني)، وكانت تنص على أن التنوع في التعاون الاقتصادي بين الأقاليم أو الدول يؤدي إلى رفع مستواها وارتباطها اقتصادياً، وكلما ارتفع مستوى ذلك التعاون يصبح الارتباط الصناعي وثيقاً، وتصل إلى درجة عدم القدرة على التخلي عن هذا الارتباط، والذي تصبح فيه الشركات والمؤسسات الكبرى عنصراً أساسياً، وبالتالي فإن حجم الفائدة الاجتماعية والاقتصادية التي ستجنيها المنطقة أو الإقليم أو مجموعة الدول سيكون اكبر فتصبح راغبة في رفع مستواها أكثر[٢١].

وقد تعرضت هذه النظرية لعدة انتقادات ومنها الفصل بين ما هو اقتصادي وسياسي، وركزت على مفهوم الاندماج الدولي بدل الإقليمي وبذلك تساوت كل الدول بغض النظر عن قدراتها وحجمها، وأيضاً انطلقت

فكرة انتقال الولاء من الدول القومية إلى المنظمات الدولية، أما في الواقع فقد كان العكس، كما تجاهلت الإرادة الاقتصادية في تحقيق التكامل.

٤- النظرية الوظيفية الحديثة:

يُعد ديفيد ميتراني وجوزيف ناي* من أهم دعاة هذه النظرية، إذ رأيا ان بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بدأ الاهتمام بالإقليم الجغرافي، أما عقب الحرب العالمية الثانية فقد كان بداية إلى اتجاه العالم نحو تعدد الأقطاب (أقطاب القوة)، ودمج الدول الصغرى لتكوين كيان أكبر ولتتخطى الدول القومية.

وأكدت هذه النظرية على تسييس تدريجي لعملية التكامل الصناعي، وانتقالها من الميدان الاقتصادي الأدنى إلى ميادين أعلى، وتحول الولاء من الدولة العضو إلى المنظمات الوظيفية الجديدة في العملية التكاملية. كما أكدت على مبدأ الانتشار الذي هو عبارة عن مسار يمكن نشاط ما أو مجال أو صناعة معينة بخلق وضعية تجعل الهدف الأصلي لا يتحقق إلا إذا توسع هذا النشاط أو الصناعة إلى صناعات مكملة، وهو المحرك الرئيس للتكامل، كما ويجب أن يتميز بالطابع التنافسي دون أن يؤدي إلى التناقض في مصالحها.

**رابعاً- عوامل نجاح التكامل الصناعي:**

يدور التكامل الصناعي حول تنظيم العلاقات الاقتصادية بين مجموعة من الصناعات والمنشآت الصناعية في عدد من المناطق، لذلك لابد أن يستند التكامل على مجموعة من الأسس من أهمها:

١- يجب توفر القناعة بجدوى التكامل الصناعي والتصميم والإرادة لتحقيقه.

٢- التكامل الصناعي لا يمكن تحقيقه بصورة تلقائية، وإنما يجب النظر له كجزء من الإستراتيجية الخاصة بالتنمية الشاملة، إذ يخطط له بطريقة إرادية وواعية.

٣- تأكيد دور القطاع الخاص في التكامل الصناعي من خلال تولي عمليات التنمية للقطاعات الإنتاجية، مما يعطي القطاع العام فرصة للتصدي لمشكلات التنمية الصناعية، والتنسيق مع غرف التجارة والصناعة لتطوير الاستراتيجيات والخطط وتوحيد الجهود الرامية إلى تعزيز التكامل الصناعي.

٤- نشر الوعي بأهمية مفهوم التكامل الصناعي من خلال التقارير الدورية والندوات وورش العمل والمشاركة في الفعاليات والأنشطة المحلية ذات الصلة.

٥- اقتراح خطط لربط النشاط الصناعي بالشركات الصناعية بين الدول أو الأقاليم، بحيث يمكن للمصانع إيجاد أسواق جديدة في هذه الدول.

٦- تقديم الدعم لشركات والمراكز الصناعية لإنشاء بوابة تفاعلية للاتصالات والشراكة الصناعية، وربط قواعد بيانات المراكز والشركات بقاعدة بيانات للمناولة والشراكة الصناعية.

٧- التوعية الاستهلاكية من خلال الهيئات والمؤسسات المدنية للمنتج المحلي وهو من أبرز متطلبات التكامل لكونه يحقق الهدف المرجو (استهلاك الإنتاج).

٨- إجراء التنسيق المستمر مع منظمات الاستشارات الصناعية على المستوى الإقليمي والدولي واليونيدو** ومع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، فيما يتعلق بالشراكة الصناعية.

٩- المشاركة في تنظيم المعارض الإقليمية والدولية لتسهيل التواصل بين الموردين المحليين والنظراء الإقليميين والدوليين.

١٠- الإفادة من تغير اتجاهات طرق النقل الرئيسة، بسبب التطور في حمولة وسرعة وأنماط ووسائط النقل، وهذا التطور يؤدي إلى خفض كلف النقل بشكل مستمر ومن ثم تركيز النشاط الصناعي في المواقع التي تستفيد من تراجع هذه الكلف والى إقامة مواقع جديدة لم يكن ممكناً إقامتها سابقاً.

١١- حرية انتقال المواد الأولية (المواد الخام) و العمالة والمنتجات بأنواعها المختلفة وبخاصة الصناعية بين الأقاليم. وإن نجاح التكامل الصناعي بين دولتين أو أكثر أو بين إقليمين أو أكثر يتوقف على كون هذه الدول أو الأقاليم ذات أنظمة اجتماعية وصناعية واقتصادية متجانسة نسبياً، مع إقامة منطقة تجارة حرة للمنتجات الصناعية سواء كانت للمواد الأولية الصناعية أو نصف المصنعة أو نهائية الصنع. كما يجب وضع اتفاقيات خاصة بين مجالس المحافظات والحكومات المحلية في الدولة أو الأقاليم، يتم من خلالها مبادلة المنتجات الصناعية الوطنية بين تلك الجهات.

**خامساً- محددات التكامل الصناعي:**

إن هيكلية التكامل الصناعي مكونة من منشآت صناعية تقوم على مبدأ التكامل، وان التنافس بين المنشآت المنتظمة أفقياً تكون أشد من تلك التي تتكامل رأسياً، وهذا قد يخلق محددات إضافية لمجهودات التكامل. وعموماً فان المحددات الرئيسة للتكامل الصناعي هي:

١- قلة توفر البيانات الضرورية لمعرفة مدى ربحية المشاريع الصناعية وآثارها، إذ لم يتوفر سوى تقارير عامة لا تعطي تفصيلات لتحليل نشاط المشاريع ونتائجها.

٢- إن حداثة بعض المشاريع الصناعية يجعل من الصعوبة معرفة تحليل تفاعلها وانعكاساتها على النشاط الصناعي والاقتصادي، وان الدفع بعملية التكامل الصناعي قد تأخذ الجانب النظري فقط في هذه المرحلة، بينما يكون التحليل قاسياً في المراحل اللاحقة لتلك المشاريع.

٣- انخفاض القيمة المضافة لبعض الصناعات قد يكون بسبب انخفاض نسبة الانتفاع من الطاقة الإنتاجية، ارتفاع تكاليف الإنتاج، تسعير المنتجات بأسعار تقل عن كلفة الإنتاج، غياب تقديم الخدمات الاستشارية للصناعة، مما يؤدي إلى عدم الاعتماد على هذه الصناعات في قيام التكامل الصناعي.

٤- عامل المنافسة : إن غياب الحماية الفعلية للصناعات المحلية ونشاط عمليات الاستيراد وتهريب بعض المنتجات أدى إلى فقدان العديد من الصناعات قدراتها التنافسية.

٥- ضعف شبكة النقل وخدماته في الأقاليم المرشحة لتكامل صناعاتها فيما بينها، وقلة التنوع في وسائط النقل وأنماطه وتسهيلاته، كلها تدفع باتجاه ارتفاع كلف النقل وثم كلف الإنتاج الصناعي، مما يمثل تهديداً جدياً لنجاح التكامل الصناعي.

٦- محدودية خدمات البنى التحتية والبنى الارتكازية في المناطق المرشحة للتكامل الصناعي، وعدم وجود تكامل في الإداء الوظيفي لهذه الخدمات في ارتباطاتها الإقليمية، إذ لابد من ربط هذه الخدمات بشبكات الخدمات العامة، كما هو الحال مثلاً في ربطها بشبكات طرق النقل وبالذات السريعة منها، وشبكات نقل الطاقة الكهربائية والمياه وغيرها[٢٢].

**سادساً- أهمية التكامل الصناعي:**

يمثل التكامل الصناعي مرحلة متقدمة من مراحل التطور الصناعي في أية دولة أو منطقة أو إقليم منها، كما أنه دليل على واقع التوزيع الإقليمي الأنسب للنشاط الصناعي على نطاق الدولة أو إقليم من أقاليمها، ويمكن إجمال أهمية التكامل الصناعي بالآتي:

١- يعمل على توزيع المؤسسات الصناعية توزيعاً منتظماً على الأجزاء المختلفة من البلاد وذلك بموجب برامج اقتصادية مدروسة على أن تراعي الظروف الطبيعية والبشرية لكل جزء من أجزاء البلاد.

٢- إزالة الفوارق في التطور الاقتصادي بين الأجزاء المختلفة من الدولة وذلك بالعمل على تطوير المناطق المتخلفة منها، بغية رفع مستوى معيشة سكانها، ومثل هذه المناطق تعطي الأفضلية للصناعات التي تعالج المواد الخام المحلية وتحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة.

٣- تسهيل عملية إيصال المواد الخام الزراعية والمعدنية إلى المصانع وتقريب المنتجات الجاهزة الصنع إلى الأسواق الاستهلاكية وذلك للتقليل بقدر المستطاع من تكاليف النقل.

٤- تقوية الكيان السياسي للدولة وذلك لان متانة الاستقلال السياسي تعتمد إلى حد كبير على قوة الاقتصاد الوطني، ويتحقق هذا الهدف عن طريق استغلال كافة موارد الدولة الطبيعية والبشرية استغلالاً علمياً.

٥- الاستثمار الأمثل للموارد والطاقات المتاحة بتضافر عوامل الإنتاج التي قد يتوفر بعضها في دولة ما مثل الأراضي الواسعة أو العمالة الكبيرة ولا يتوفر لديها رأس المال اللازم للاستثمارات الذي يتوفر في منطقة أخرى.

٦- يعمل على إيجاد اقتصاد قوي يُمكنه أن يواجه الاقتصاديات الأخرى من حيث القدرة على التفاوض والتوصل إلى شروط تعامل مناسبة مع هذه الاقتصاديات[٢٣].

٧- مواجهة التكتلات الصناعية التي انتشرت على مستوى العالم حيث يتيح التكامل فرصة لأن تكون الدولة نداً لهذه التكتلات.

٨- وجود مناخ وشروط أفضل للتجارة البينية بين الأقاليم المعنية بالتكامل أو بين دول التكامل وباقي دول العالم.

٩- المساعدة في تكوين تكتلات اقتصادية إقليمية بين مجموعة من الدول المتقاربة في التوجهات والسياسات الاقتصادية مما يساعد على إحداث تنمية إقليمية ودولية.

١٠- توسيع آفاق مجالات التنمية عن طريق تعزيز القدرات الإنتاجية ورفع الكفاءة الاقتصادية وفتح قنوات الاتصال والتبادل بين الأطراف المتكاملة.

١١- الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل بين الدول المنضمة إليه أو الأقاليم ووحداتها الإدارية، وذلك نتيجة لحرية التبادل وانتقال عناصر الإنتاج بين هذه الدول والأقاليم.

١٢- اتجاه المؤسسات الإنتاجية الصناعية نحو الاندماج للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير مما يشكل عاملاً ديناميكياً يعمل على تطوير الإنتاج وتحديثه ومسايرة التكنولوجيا الحديثة في مراحل الإنتاج وعملياته المختلفة.

١٣- تنسيق مشروعات التخطيط الصناعي للدول المنضمة إلى التكامل الصناعي مما يحقق قيام صناعات متكاملة ومترابطة وفقاً للأسس الصناعية ومما يسمح بإقامة مشروعات على أسس عصرية تعتمد العلم والتكنولوجيا.

**سابعاً- آثار التكامل الصناعي:**

لم يعد النشاط الصناعي تلقائياً في توزيعه وأبعاده المكانية وفي توزيع استثماراته، ليس على نطاق الدول ذات التوجيه المركزي وإن تراجع تدخلها بوضوح، بل وحتى الدول ذات الاقتصاد الحر، فإنها معنية بتوجيه النشاط الصناعي الوجهة المرغوبة، ومن الجوانب التي تحرص مختلف الجهات المعنية بالتخطيط الصناعي ضرورة إشاعة وترسيخ مفهوم التكامل الصناعي ووضع آلياته موضع التطبيق لما له من انعكاسات ايجابية هامة على حالة النشاط الصناعي الإقليمي وعلى عموم حالة الاقتصاد القومي ومن الآثار الايجابية ما يأتي:

١- إن توجيه الاستثمارات تحت مظلة التكامل الصناعي، وتوجيه رؤوس الأموال المحلية والأجنبية إلى القطاعات الإنتاجية الأكثر جدوى، سيؤدي إلى رفع القيمة المضافة للناتج المحلي فيزيد من معدلات النمو ويخلق فرص عمل للخبرات ويستوعب جزءاً أكبر من قوة العمل المحلية ويقلل من نسب البطالة.

٢- دفع عملية التنمية من خلال تفعيل الدور الريادي للصناعة، إذ يشكل التكامل الصناعي المحرك الريادي للتنمية وفي مختلف القطاعات وخاصة القطاعات التي ترتبط بقطاع الصناعة، ومثال ذلك الصناعات الغذائية تدعم الإنتاج الزراعي وتخفض من الهدر في الإنتاج الزراعي والاستفادة القصوى منه.

٣- إن تنشيط القطاع الصناعي سوف يقوم على تفعيل النشاط المصرفي والخدمي والاتصالات والنقل واستقطاب الخبرات والمهارات والاستفادة المثلى من تخصصاتها.

٤- يقوم التكامل الصناعي بصورة أساسية بعملية إعادة استثمار الموارد المحلية بشكل أفضل بما فيها المواد الأولية ورأس المال ومصادر الطاقة والثروة البشرية، مما سينشئ سوقاً واسعة للمنتجات المحلية مما يساعد على تسويق السلع التكاملية ويدفع إلى إنتاج مزيد منها، وبالتالي سوف يتمتع المستهلك بمنتجات أفضل وبأسعار منافسة مما يحقق مستوى الرفاه للمواطنين.

٥- إن التكامل الصناعي هو وضع الاستثمارات في المكان الأكثر جدوى وخلق نسيج داخل النشاط الصناعي في منطقة معينة قادراً على جذب احدث التقنيات الإنتاجية واستيعابها وتشغيل طاقاتها الإنتاجية بمستوى اقرب إلى الطاقة الإنتاجية القصوى، بمعنى آخر يضع التكامل الصناعي الإطار الصحيح والأمثل لتوزيع التدفقات المالية والاستثمارات، وكذلك يخلق شبكة من الترابط في داخل النشاط الصناعي والتي تقوم على تحسين الأداء الصناعي وكفاءته وأيضاً ترفع من نسبة القيمة المضافة، وكل ذلك ينعكس بمجمله في زيادة مستوى الرفاهية المتحقق للمستهلك[٢٤].

٦- يفضي التكامل الصناعي إلى إعادة تشكيل هيكلية جدول الصادرات والواردات، حيث أن الزيادة في التبادل التجاري سواء من السلع الوسيطة والنهائية وذات التكوين الرأسمالي المنتجة من الدول الأجنبية أو المنتجات المحلية التامة الصنع يؤدي إلى تحفيز النشاط التجاري والنقل وفي قطاعات التخزين والموانئ.

٧- ربط القطاع الصناعي المحلي بالاقتصاد العالمي الحديث وبصورة تدريجية، إذ يساهم التكامل الصناعي في تهيئة المؤسسات الصناعية للدخول من بوابة الاقتصاد العالمي وبشكل تدريجي.

٨- زيادة مستوى الرفاهية في المجتمع بتحقيق قفزات في التنمية الاقتصادية الإقليمية سواء من خلال توفير السلع والخدمات التي يحتاجها المستهلك، أو رفع مستوى الدخل بتشغيل العمالة العاطلة، أو

بتحسين حالة الترابط القطاعي بين مختلف الأنشطة الاقتصادية المحلية، أو بتحفيز قوى التنمية وبؤرها في الأقاليم المترابطة صناعياً.

ومن الآثار السلبية للتكامل الصناعي ما يأتي:

تأخذ الانعكاسات السلبية بعداً على المدى القصير، ويمكن تجاوزها من خلال العمل بشكل فردي أي على مستوى دولة أو إقليم أو بالتنسيق مع عدة دول أو أقاليم لتستوعب هذه الانعكاسات أو تفادي تأثيرها على النشاط الصناعي وفي إطار عمل اللجان المشتركة ولمختلف القطاعات. إن التركيز على الاستثمارات في إنتاج سلع بالمواصفات والمقاييس العالمية والتي تكون قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية سيؤدي إلى خلق حالة منافسة للصناعات المنتجة المحلية وبذلك ستشهد المؤسسات الصغيرة المنخفضة الكفاءة تهديداً قد يدفع البعض منها إلى الإغلاق أو الاندماج مع مؤسسات أخرى، وعلى المدى الطويل قد يؤدي إلى وجود مؤسسات ذات كفاءة منخفضة تعتمد كلياً على الحماية والدعم الحكومي، أما عند الاندماج أو التطوير فسوف يؤدي ذلك إلى رفع معدلات النمو إلى الأفضل نتيجة التطور وزيادة الكفاءة في الأداء والإنتاج. ويمكن إجمال الآثار السلبية للتكامل الصناعي في عدة نقاط هي:

١- انخفاض الإيرادات المالية للدولة من خلال إلغاء الرسوم الجمركية على المنتجات التي تتبادل بينياً، وبالتالي سوف تزداد قائمة المنتجات المعفاة من الرسوم مع كل مرحلة من مراحل التكامل الصناعي. وبسبب التعثر الذي سيصيب الصناعات ذات الكفاءة المنخفضة يقل التحصيل الضريبي من هذه المؤسسات، وبالتالي سينخفض التحصيل الضريبي على الرواتب والأجور.

٢- تهديد بعض الصناعات المتدنية الكفاءة وتعثر البعض الآخر، إذ ستواجه العديد من الصناعات التحويلية تهديداً مباشراً من مثيلاتها في دولة أخرى أو إقليم آخر.

٣- تهديد بعض الصناعات أكثر من غيرها مثل الصناعات المتنافسة ذات القيمة المضافة المنخفضة وكذلك الصناعات الصغيرة الحجم والوحدات الإنتاجية العائلية التي تعتمد أساليب تقليدية قديمة في الإدارة والإنتاج، والصناعات غير القادرة على التطوير والتحديث وإدخال التكنولوجيا الحديثة والتصدير والمنافسة في الأسواق الخارجية.

٤- تهديد العمالة غير المؤهلة من خلال إغلاق الصناعات المتدنية الكفاءة وبالتالي زيادة حجم البطالة هذه العمالة وتلك غير القادرة على التأقلم والدخول في عالم التكنولوجيا الحديثة، وبالتالي يجب إعادة التأهيل والتدريب ورفع المستوى العلمي والتقني للعاملين حسب ما يطلبه سوق العمل المحلية.

**ثامناً: دور البيئة الجغرافية في توجيه عمليات التكامل الصناعي:**

يعتقد الإنسان أنه استثمر جزءاً كبيراً من معطيات الطبيعة وخاصة التي تستحق الاستثمار، لكن هذا الاعتقاد يجافي الواقع، ويُعد المناخ والموارد المائية والنبات والحيوان الثروة الحقيقية لحياة الإنسان وليست المعادن فقط.

أما مفهوم البيئة فهي عبارة عن مجموعة كبيرة من الأنظمة ذات التأثير المتبادل، إذ أن كل واحدة من هذه الأنظمة تضم عدداً كبيراً من العناصر والمكونات، وهي تتفاعل فيما بينها وتؤثر وتتأثر بالإنسان.

وتُعد الصناعة من أكثر الأنشطة الاقتصادية تأثراً في البيئة التي تحيط بها، وبالتالي تتأثر عملية التكامل الصناعي بالبيئة المحيطة به كما تؤثر بالعملية الإنتاجية من مدخلات ومخرجات، وان للبيئة مقومات ملائمة لإنجاح أو فشل التكامل الصناعي.

تؤثر العوامل الجغرافية على الصناعة وحسب طبيعتها، إذ تتوزع الموارد الطبيعية بلا انتظام في منطقة أو إقليم ما، ولا يمكن توقع وفرتها في أي موقع أو إقليم، وعند غنى إقليم معين وتنوع وكفاية الموارد الطبيعية فذاك يمثل حافزاً لإقامة نشاط صناعي معتبر، وعند النقص في أحد أو بعض الموارد فهذا لا يُعد عاملاً محبّطاً عند التصنيع، إذ يمكن التعويض عنه أو الحصول عليه من مكان آخر[٢٥].

عندما توفر البيئة الجغرافية المحلية أو الإقليمية مقومات وعوامل لقيام النشاط الصناعي فإن هذه المناطق ستنمو بشكل تلقائي، ولأسباب تخطيطية قد تنشأ مواقع صناعية معينة تعتمد على قدرة ذلك الموقع على ما يوفره من مزايا وبكلف إنتاجية منخفضة مقارنةً بمواقع صناعية أخرى[٢٦].

تؤثر البيئة الجغرافية في تحديد عوامل نجاح أو فشل التكامل الصناعي، وذلك لأن الصناعة تُعد من أكثر الأنشطة الاقتصادية التي تتفاعل مع البيئة، وان التكامل الصناعي قائم على استثمار الموارد الطبيعية والبشرية بكفاءة عالية، ولذلك يُعد دور البيئة الجغرافية من العوامل المهمة في قيام التكامل الصناعي لأية منطقة أو إقليم، وذلك لما يخدم الإنسان وإشباع حاجاته ولتحسين البيئة التي يعيش فيها.

إن تنوع الإقليم الجغرافي بالموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية وتباين المهارات لدى السكان وتوزيعهم، له دور كبير في نجاح النشاط الاقتصادي بشكل عام والصناعي بشكل خاص، كما إن تباين الخصائص المناخية يساعد في تنوع الإنتاج الزراعي ومن ثم الصناعي، ولموارد الطاقة منخفضة الكلفة دور كبير في دفع عجلة النشاط الصناعي إلى الأمام لأنها تشكل عصب أو محركٍ أساسي لأية صناعة، ومن ثم التكامل الصناعي فيما بعد.

إن وجود قاعدة صناعية واسعة يساعد في إقامة الروابط الصناعية وفي تطوير الروابط بينها فيما بعد إلى الاندماج والتكتل وهي بداية لعملية تكامل صناعي مستقبلي بين الفروع الصناعية المختلفة، عندها تكون البيئة الاستثمارية ناجحة ومشجعة سواء من حيث القوانين النافذة أو آليات تطبيقها.

إن وجود قوانين تساعد على سهولة التبادل السلعي والتجارة البينية بين أقاليم أو دول التكامل الصناعي يعتبر من الايجابيات لأية بيئة جغرافية، حيث سيعمل على نجاح عمليات التكامل الصناعي المستقبلية والتي يجب ان يسبقها نشاط صناعي في المنطقة أو الإقليم.

أما الدور السلبي للبيئة الجغرافية والذي يعمل على إفشال عملية التكامل الصناعي، فانه يتمثل بعدة جوانب منها ضعف البيئة الاقتصادية المؤاتية للاستثمار بسبب اختلاف نظم الاستثمار بين الدول، وكذلك بيئة العمل غير المهيأة للابتكار والإبداع وندرة الكفاءة الصناعية وضعف الاهتمام بالتعليم المهني والصناعي التخصصي، وتخلف البنى التحية وضعفها والنقص الكبير في إقامة المدن والمراكز والمناطق الصناعية.

ويمثل قدم التقنيات المستخدمة وبطء تحديث المكون التكنولوجي للصناعة تحدياً كبيراً غالباً ما يؤدي بدوره إلى ضعف مطابقة المنتجات والسلع للمواصفات العالمية مع انخفاض التمويل اللازم للمشروعات الصناعية وعدم موائمة المنتجات الصناعية المنتجة لاحتياجات الأسواق مما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية والتسويقية، كما إن وجود تشابه كبير في الهياكل الإنتاجية وضعف التشابك بين الشركات والمصانع يؤثر سلباً على التسويق وعلى التوسع والتطور في الصناعة.

ويُعد التوسع والانتشار والمنافسة غير المشروعة وغياب مراكز الدعم الصناعي والخدمات الصناعية التي تقدم الاستشارات الاقتصادية والفنية والمالية في الإنتاج والتسويق، ومن الأمور السلبية الأخرى ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب كلف الطاقة والنقل والأعباء الجمركية وغير الجمركية ووقف التصدير إلى الأسواق التقليدية بسبب الحروب والاضطرابات في مختلف المناطق والذي ينعكس بدوره على كلف التصدير، وهي المرحلة النهائية للأنشطة الصناعية.

هذه العوامل مجتمعة لها تأثيراً سلبياً وتسهم في فشل الأنشطة الصناعية المختلفة والذي يؤدي في نهاية المطاف إلى إفشال أية محاولات مستقبلية للتكامل الصناعي.

**الهوامش:**

(١) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، صدر: ١٩٦٠.

(٢) نفس المصدر.

(٣) احمد حمة فيروز، شوقي بالي، عمان العلمي، التكامل الاقتصادي العربي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، مذكرة تخصص اقتصادي دولي، الجزائر، ٢٠١٣، ص ٩.

(٤) عبد الغني عماد، التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة، المستقبل العربي، العدد ٢٥٠، ١٩٩٩، ص ٦٥.

(٥) صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية ١٩٨٩-٢٠٠٧، ط١، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص ٣٨.

* هو عالم اجتماعي وسياسي وكان أستاذ في جامعة هارفارد (ستانفيلد للسلام الدولي)، عام ١٩٧٧-١٩٨٧، تركز عمله على دراسة القومية والتعاون والتواصل والحرب والسلام.

(٦) حيزية هادف، التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجياته المرتقبة مستقبلاً، كلية العلوم الاقتصادية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد ٤، ٢٠١٣، ص ١٤.

(٧) حبيب محمد فرحان، سياسة التنمية الإقليمية ودورها في تنشيط مساهمة القطاع الصناعي الخاص في التنمية المكانية، رسالة ماجستير، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص ٢.

(*) باحث فرنسي في العلوم الاقتصادية، له بحوث كثيرة في الجغرافية الصناعية، خاصة في الموقع الصناعي وأثره على الاقتصاد.

(٨) كامل كاظم بشير الكناني، دراسات في نظرية الموقع الصناعي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ٢٠٠٣، ص ٢٤.

(9) Lawrence K. Frank, The Significance of Industrial Integration, The University of Chicago press Journals, Journal of Political Economy, Vol.33, No.2 (Apr.,1925), p 179.

(١٠) محمد جاسم محمد علي شعبان العاني، التخطيط الإقليمي المبادئ والأسس- نظريات وأساليب، ط ١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧، ص ٢٤٠.

(١١) الهادي لرباع، بلقاسم ماضي، مدخل للتكامل الصناعي بين الدول المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عدد ٣٩، عنابة، ٢٠١٤، ص ٨٦.

(١٢) عبد الزهرة علي الجنابي، مشكلات صناعية، محاضرات ألقيت على طلبة الدكتوراه، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، غير منشورة، ٢٠١٧.

(١٣) حسن محمود علي الحديثي، تخطيط المواقع الصناعية، بحث في الأسس والمفاهيم النظرية، مجلة النفط والتنمية، العدد ٢، آذار- نيسان، ١٩٨٧، ص ١٠٩.(١) صباح الدرة، التطور الصناعي في العراق، مطبعة النجوم، بغداد، ١٩٦٨، ص ٥٧.

(١٤) صباح الدرة، التطور الصناعي في العراق، مطبعة النجوم، بغداد، ١٩٦٨، ص ٥٧.

(١٥)وزارة التخطيط، المعهد القومي للتخطيط، اقتصاديات التركز والتشتت الصناعي، المفاهيم والتطبيقات، دراسة رقم ١٦٦، ك ١، ١٩٨٤، ص ٣١.

[١٦]عبد خليل فضيل، دراسات في الجغرافية الصناعية، كلية التربية، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص ٥٣.

[١٧] أحلام نوري منشد فليح، التكامل الصناعي وآليات التوزيع المكاني – دراسة تطبيقية للصناعات التحويلية في محافظات ديالى وصلاح الدين وواسط، أطروحة دكتوراه، جامعة ديالى، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠١٥، ص ٢٨-٢٩.

[١٨]حيزية هادف، التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجياته المرتقبة مستقبلاً، مصدر سابق، ص ٢٥- ٢٦.

[١٩] الهادي لرباع، بالقاسم ماضي، مدخل للتكامل الصناعي بين الدول المغاربية، مصدر سابق، ص ٨٧-٨٨.

[٢٠] صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية ١٩٨٩-٢٠٠٧، مصدر سابق، ص ٤٦.

[٢١] غي ميفل، التكامل والتعاون في إفريقيا –صعوبة اللقاء الممكن بين النظريات والواقع، ترجمة: نصير مروّة، مؤسسة الفكر العربي، الناشر الأساسي دار لارماتان، ٢٠١٤.

♣أستاذ أمريكي في العلوم السياسية وعميد سابق لمدرسة جون كينيدي الحكومية في جامعة هارفارد

.♣♣ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية يونيدو بالاسبانية/ الفرنسية: وهي وكالة متخصصة في منظمة الأمم المتحدة، ومقرها في فيينا- النمسا أسست عام ١٩٦٦. الهدف الرئيس للمنظمة هو تعزيز وتسريع التنمية الصناعية في الدول النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية وتعزيز التعاون الصناعي الدولي.

[٢٢] عايد جسام طعمه الجنابي، تخطيط المناطق الصناعية في المحافظات كوسيلة لتنظيم استعمالات الأرض( دراسة تطبيقية لمحافظتي الأنبار وكربلاء)، أطروحة دكتوراه، مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، ١٩٩٩.

[٢٣])حيزية هادف، التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجياته المرتقبة مستقبلاً، مصدر سابق، ص ١٥.

[٢٤] نهاد خليل دمشقية، التكامل الصناعي السوري – اللبناني الإمكانيات والفرص، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٤٢)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٤٢١.

[٢٥] عبد الزهرة علي الجنابي، الجغرافية العامة الطبيعية والبشرية، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٧، ص ٣١٤.

[٢٦] عبد الزهرة علي الجنابي، الجغرافيا الصناعية، مصدر سابق، ص ص ١٦٢-١٦٣.